الصناعات التحويلية كمحرك للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

د. وليد محمود إسماعيل
الباحث والخبير الاقتصادي – مصر

تُعَدّ «الصناعات التحويلية» أحد أهمّ الأدوات اللازمة في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية، وتشكّل محرّكاً مهمّاً لهما على المدى الطويل، وتؤمّن مصدراً للدخل أكثر استدامةً من أجل تحقيق النمو. وقد ساهم النمو المحقق من خلال الصناعات التحويلية، في العديد من دول العالم، في تحقيق تحوّلٍ اقتصاديٍّ سريع، كما ساهم في تحقيق معدلات نموٍّ عالية، وتنويع اقتصادات هذه الدول، وتخفيف حدّة تعرضها للصدمات الخارجية.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أنّ قطاع الصناعات التحويلية هو القطاع المحرّك الرئيس للتنمية الاقتصادية من خلال عاملَيْن رئيسَيْن، أولهما: كثافة الترابط بين قطاع الصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات الأخرى في الاقتصاد. وثانيهما: هو خلق روابط أمامية وروابط خلفية بين الأنشطة الصناعية وبعضها، بدايةً من استخدام المواد الخام وتحويلها إلى منتجات نهائية [1].

وقد اتبعت دول إفريقيا بعض السياسات الصناعية، خاصّةً في المراحل اللاحقة لفترة الاستعمار، إلا أنّ هذه السياسات لم تكن جيّدةً، ولم تخلق قيمةً مضافة لقطاع التصنيع، بسبب أنّ الاستعمار كان ينطوي بالأساس على تعزيز قطاع استخراج المواد الأولية وتصديرها بدون إجراء

(١) جودة عبد الخالق، مراحل تطور الصناعة التحويلية في مصر، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٥)، ص١٣.

أيّ تحويـــلات صناعية بها، كمـــا أنّ البنى التحتية والهياكل الأساسية التي خلّفها الاستعمار كانت معدةً بالأساس لتعزيز القدرات الاستخراجية فقط.

وتناقش هذه الورقة: دَور الصناعات التحويلية وأهميتها النســـبية كمحرّك للتنمية الاقتصاديـــة في إفريقيا، وبصفة خاصّة إفريقيا جنوب الصحراء، من حيث مدى مســـاهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والقيمـــة المضافة، والتجارة الخارجية، وذلك من خلال طرح تساؤل رئيس مفاده: إلى أيّ مدًى يمكن أن تُساهم الصناعات التحويلية في تعزيز التنمية الاقتصادية في إفريقيا؟

وتتبع هذه الورقة نموذج الفجـــوات الزمنية المتباطئة ARDL Model لتحليل مدى أهمية الصناعات التحويلية في اقتصاد إفريقيا، خلال الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٨م.

كما تمّ تقســـيم الورقة إلى أربعة محـــاور، حيث يتناول المحور الأول: نظـــرةً عامّة على الصناعـــات التحويلية في إفريقيا جنـــوب الصحراء وتطورها من حيث النمو والاتجاه. ويتناول المحور الثاني: التحديات التي تعوق تطور الصناعات التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء والتصدي لها. ويتناول المحور الثالث: تحليل أثر الصناعـــات التحويلية على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء. بينما يتناول المحور الرابع: توصيات فعّالة لتنمية قطاع الصناعات التحويلية.

المحور الأول: نظرة عامة على الصناعات التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء وتطورها من حيث النمو والاتجاه:

اتبعـــت دول إفريقيـــا عقب اســـتقلالها، فـــي بداية الســـتينيات من القرن المنصرم، بعض الاستراتيجيات التي لعـــب فيها التصنيع دوراً محورياً من خطة إفريقيا التنموية، بدايةً من اتباع استراتيجية التصنيع للإحلال محلّ الواردات، واســـتراتيجية التصنيع للصادرات، بهدف تنمية الصادرات، وصـــولاً لبرامج الإصـــلاح الاقتصادي والتكيـــف الهيكلي، حيـــث كان الهدف تحويل الهيكل الاقتصادي لهذه الدول من اقتصادات قائمة على الزراعة إلـــى اقتصادات قائمة على الصناعات التحويلية وعلى الخدمات. وكان العنصر الرئيس للسياســـات والاســـتراتيجيات المتبعة هو حماية الشركات الوطنيـــة من المنافســـة الأجنبيـــة، إلا أنّ الأداء الصناعي الضعيف لإفريقيا في إطار هذه الاســـتراتيجيات، يرجع إلى ضعف القدرة المالية والمؤسسية لحكومات الدول الإفريقية في دعم قطاع التصنيع، علاوةً على أنّ السياســـات التي تَمّ اتباعها في ذلك الوقت لجذب الاســـتثمارات نحو التصنيع، مثل المساعدات والمنح المقدمة لاستيراد السلع الرأسمالية بأسعار فائدة منخفضة، أثّرت سلباً على قطاعات أخرى في الاقتصاد مثل الزراعة، بســـبب المغالاة في أسعار الصرف، والتوســـع في قطاع السلع الاســـتهلاكية على حساب إنتاج السلع الوسيطة.

وعلى الرغم من التحول إلى استراتيجية برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، والتي اتبعتها معظم الدول الإفريقية، والتي هدفت بالأســـاس إلى تقليص دَور الحكومات بســـبب عدم كفاءتها في إدارة النشـــاط الاقتصادي، والاعتماد على جهاز السوق باعتباره الأكثر قدرةً وكفاءةً على استغلال الموارد الاقتصادية وتوجيههـــا نحو الاســـتخدام الأفضل، حيـــث ألغيت القيود المفروضة على الاســـتيراد، والحـــدود الائتمانية، وتحويل المنشـــآت العامة إلى منشآت خاصّة، إلا أنّ برامج الإصلاح الاقتصـــادي والتكيّـــف الهيكلي لم تكن جيّـــدةً في التصدي لإخفاقات الســـوق، وعدم مراعاة قدرات الشركات الإفريقية الوطنية في مواجهة الشركات المنافسة الأجنبية[1].

١) القيمة المضافة للصناعة التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء:

شكل رقم (١)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية لعام ٢٠١٨م بالأسعار الثابتة- القيمة بالمليار دولار

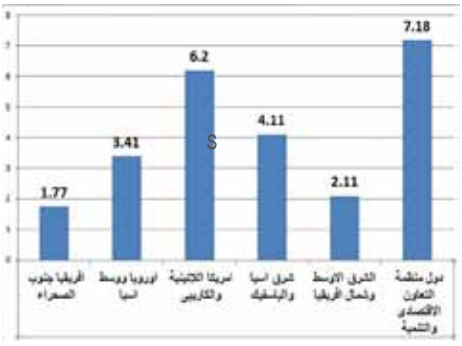

.ource: Manufacturing, value added Constant 2010
https://knoema.com/WBWDI2019Jan/world-development-indicators-wdi?country

(١) فرج عبد الفتاح فرج، سماح السيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إفريقيا، (القاهرة: افهم، ٢٠١١)، ص (٣٤-٥٤).

يلاحظ من الشكل السابق:

انخفـــاض القيمـــة المضافة للصناعـــة التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء؛ مقارنـــةً ببعض المناطق الأخرى في العالم، لكن بالنظر إلى الشكل السابق يلاحظ انخفاض القيمـــة المضافة للصناعـــات التحويلية فـــي دول إفريقيا جنوب الصحراء بشـــكلٍ كبير مقارنـــةً بباقي دول المقارنة، فقد سجّلت ١،٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨م، على الرغم من اقتراب بعض المناطـــق من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مثل أمريكا اللاتينية وشـــرق آسيا، ويرجع السبب في ذلك إلى تنامي دَور قطاع الخدمات في جميع دول العالم على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى[١].

٢) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

ويوضح الشكل الآتي: مدى مســـاهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول إفريقيا.

شكل رقم (٢)

القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨م

(Source: Manufacturing, value added (% of GDP). https://knoema.com/WBWDI2019Jan/world-development-indicators-wdi?country

يلاحظ من الشكل السابق:

أنّ القيمة المضافة للصناعات التحويلية تشارك بنسبةٍ كبيرة فـــي الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول شـــمال إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا، بينما لم تتجاوز في المتوسط في باقي دول إفريقيا ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٨م.

٣) مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي؛ مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية التقليدية:

ويوضح الجدول الآتي مدى مساهمة قطاع الصناعات التحويليـــة في الناتج المحلـــي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء؛ مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية التقليدية.

جدول رقم (١)

القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨م

السنة	الصناعة التحويلية	الزراعة	الخدمات
٢٠٠٠	١٢.٦٢	١٧.٥٤	٤٦.٣
٢٠٠١	١٢.٨٣	١٨.٤٢	٤٧.١٥
٢٠٠٢	١٢.٣٧	٢٠.٥	٤٦.٥٣
٢٠٠٣	١٢.٢٣	١٩.٥	٤٧.٤٧
٢٠٠٤	١١.٧٤	١٧.٤٣	٤٨.٠٩
٢٠٠٥	١١.٣٧	١٧.٢٤	٤٧.٩٥
٢٠٠٦	١٠.٦٤	١٦.٣١	٤٩.٣٥
٢٠٠٧	١٠.٥٢	١٦.٠١	٤٩.٥
٢٠٠٨	١٠.٢١	١٦.٣٩	٤٨.٤٩
٢٠٠٩	١٠.١١	١٦.٩٣	٥١.٣١
٢٠١٠	٩.٤٥	١٥.٩٦	٥٠.٦٧
٢٠١١	٩.٣٨	١٥.٤٢	٤٩.٥٤
٢٠١٢	٩.٥٥	١٥.٩١	٥٠.٢٨
٢٠١٣	٩.٩٩	١٥.٣٨	٥٠.٨٥
٢٠١٤	١٠.٢٤	١٥.١٥	٥١.٤٦
٢٠١٥	١٠.٢٣	١٥.٤٦	٥٣.١

(١) مجلس التجارة والتنمية، دور اقتصاد الخدمات والتجارة في الخدمات في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة، أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٧)، ص٢.

٢٠١٦	١٠،١٥	١٥،٥٨	٥٢،٨٦
٢٠١٧	١٠،٣٢	١٥،٦٩	٥١،٦٧
٢٠١٨	١٠،٣١	١٥،٢	٥٢،٣٧

Agriculture Value Added, Manufacturing Value Added, Service Value Added (as% of GDP): https://knoema.com/user/download?id=229278

يلاحظ من الجدول السابق:

انخفاض مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بقطاعَي الخدمات والزراعة. ويساهم قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبةٍ كبيرة، بلغت ٥٢,٣٧٪ في عام ٢٠١٨م، وقد يرجع ذلك إلى أنّ أنشطة الخدمات والفروع تشتمل على مجموعةٍ كبيرةٍ من الأنشطة الفرعية، مثل الأنشطة المالية والتأمين، وأنشطة خدمات الإقامة والسياحة، والأنشطة العقارية والإيجارية والمهنية والعلمية والتقنية والإدارية، والخدمات المساندة للتعليم والصحة والعمل الاجتماعي وغيرها، ويرجع أيضاً النمو السريع لقطاع الخدمات إلى زيادة الطلب على الخدمات الوسيطة والنهائية[١].

٤) مساهمة العمالة في القطاعات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء:

ويوضح يوضح الجدول التالي: مدى مساهمة العمالة في القطاعات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩م.

شكل رقم (٣)

العمالة في القطاعات الاقتصادية كنسبة مئوية من إجمالي العمالة خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩م

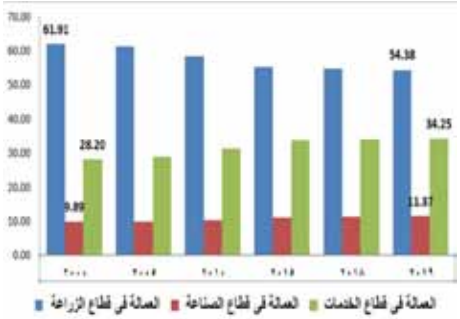

Source: Employment in Agriculture, Service, Industry (As% of Total Employment): https://knoema.com/user/download?id=229285

يلاحظ من الشكل السابق:

أنه بالرغم من الارتفاع النسبي للعاملين في قطاع الصناعة التحويلية، من ٩,٩٪ من إجمالي العمالة في عام ٢٠٠٠م لتصل إلى ١١,٣٧٪ في عام ٢٠١٩م، فإنّ قطاع الزراعة لا يزال القطاع الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من العمالة، حيث بلغت ٥٤,٣٨٪ في عام ٢٠١٩م، وأن انخفاض العمالة مقارنةً بعام ٢٠٠٠م كان لصالح قطاع الخدمات.

ولم يختلف نمط التصدير المتبع في إفريقيا بكثيرٍ عن الاعتماد على السلع الأساسية الأولية والموروث عن الاستعمار، فبالرغم من انخفاض مؤشر تركيز الصادرات في إفريقيا، من ٠,٣٤٩ في عام ٢٠٠٠م ليصل إلى ٠,٢٨٥ في عام ٢٠١٨م، فإنه لا يزال أعلى بكثيرٍ من بعض المناطق الأخرى في العالم، وفضلاً عن ذلك؛ فقد بلغ مؤشر تركيز الصادرات في أكثر من نصف القارة ٠,٤ أو أكثر، وبالمثل مؤشر تنويع الصادرات في إفريقيا يفوق ٠,٥ بين عامَي ٢٠٠٠م و٢٠١٨م، حيث بلغ في أغلب دول إفريقيا وبخاصّةٍ دول إفريقيا جنوب الصحراء[٢]: ٠,٥.

(١) Mary, Lucia and Chekwoti, Chekwoti," Assessment of services sector in the East African Community (EAC) Partner State Countries", International Journal of Education and Research, (London,Elsevier,Vol.2,No.5. 2014(, p.284.

(٢) Merchandise: Product concentration and

٥) أهمّ صادرات الصناعات التحويلية وفقاً لإحصاءات ٢٠١٨م:

ويوضح الشكل الآتي أهمّ صادرات الصناعات التحويلية وفقاً لإحصاءات ٢٠١٨م.

شكل رقم (٤)

أهم صادرات الصناعات التحويلية بالمليار دولار

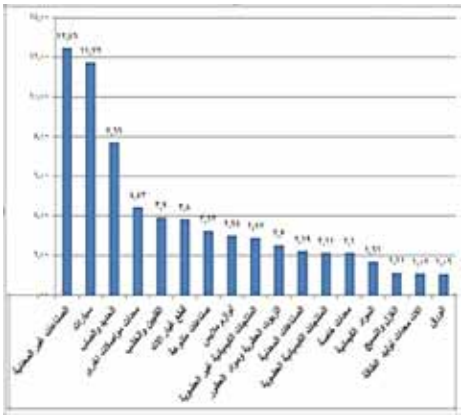

Source: Merchandise trade matrix – product groups, exports in thousands of United States dollars, annual. https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx[1]

يلاحظ من الشكل السابق:

أنّ الصناعات غير المعدنية تحتل المركز الأول في صادرات الصناعات التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء وفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٨م، حيث بلغت ١٢,٤٦ مليار دولار مقارنةً بـ ١٠,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٧م، وتشكّل صناعة السيارات أهمية بالغةً في صادرات إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت ١١,٧٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨م مقارنةً بـ ١٠,٥٠ مليارات دولار في ٢٠١٧م، والتي تتصدرها جنوب إفريقيا.

٦) ترتيب بعض الدول الإفريقية وفقاً لمؤشر القدرة التنافسية في عام ٢٠١٨م:

وبالنظر إلى تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في دول إفريقيا جنوب الصحراء؛ يلاحظ أنّ هناك فجوةً كبيرة في دول إفريقيا جنوب الصحراء مقارنةً ببعض المناطق الأخرى في العالم، باستثناء بعض الدول، مثل جنوب إفريقيا وبوتسوانا، وموريشيوس، وسوازيلاند، كما أنه توجد خمس دول في إفريقيا جنوب الصحراء تحتل المراكز الأخيرة في مؤشر القدرة التنافسية وفقاً لإحصاءات ٢٠١٨م. والأكثر من ذلك؛ أنّ غالبية الدول الأقلّ نموّاً في مؤشر القدرة التنافسية (١٤ من أصل ٢٢) تقع في إفريقيا جنوب الصحراء باستثناء السنغال، والتي تقع في الدول الخمس الأدنى في مؤشر القدرة التنافسية، الأمر الذي يتطلب الحاجة القوية لزيادة القدرة التنافسية لدفع التغيير الهيكلي، ومن ثَمّ تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

جدول رقم (٢)

ترتيب بعض الدول الإفريقية وفقاً لمؤشر القدرة التنافسية في عام ٢٠١٨م

الدولة	الترتيب
جنوب إفريقيا	٤٥
سوازيلاند	٨٤
بوتسوانا	٨٥
موريشيوس	٨٦
ناميبيا	٩٥
كينيا	١٠٣
رواندا	١٤١
إثيوبيا	١٤٣
جامبيا	١٤٥
بوروندى	١٤٨
إريتريا	١٤٩

Source: United Nations Industrial Development Organization (UNIDO):" Competitive Industrial performance Report", (Vienna: UNIDO, 2018), p.58.[2]

(١) Merchandise trade matrix– product groups, exports in thousands of United States dollars, annual: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

diversification indices of exports and imports, annual: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

(٢) United Nations Industrial Development Organization

٧) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا:

بالنظر إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا؛ يُلاحظ أنّه في عام ٢٠١٧م تلقت إفريقيا ٤٢ مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يمثّل ٦٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النّامية (إجمالي ٦٧١ مليار دولار أمريكي و٤٧٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر). ومقارنةً بالدول النامية الأخرى؛ تلقت الاقتصادات في آسيا ٧١٪، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلقت ٢٣٪.

وقد حصلت مصر على النصيب الأكبر، حيث تلقت ما يقرب من ٧,٤ مليارات دولار أمريكي، وإثيوبيا ٣,٦ مليارات دولار، ونيجيريا ٣,٥ مليارات دولار، وغانا ٣,٣ مليارات دولار، والمغرب ٢,٧ مليار دولار من حصة إفريقيا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في عام ٢٠١٧م، بلغت حصة غرب إفريقيا ١١ مليار دولار أمريكي ٢٦٪. من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في عام ٢٠١٦م بالمقارنة مع المناطق الرئيسية الأخرى تتلقى إفريقيا الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتلقى إفريقيا نسبة أكبر في القطاع الأولي مقارنةً بالقطاع الثانوي، فعلى سبيل المثال: في عام ٢٠١٧م في إفريقيا بلغت استثمارات «الاستثمار الأجنبي المباشر» في الصناعة التحويلية ٢٥٪، بينما كانت ٥٢٪ في آسيا، و٤٥٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. النمو في القطاع الأساسي مقيّد، ولكن يمكن أن تؤدي الاستثمارات في القطاع الثانوي (الصناعة التحويلية) إلى نموٍّ سريع ومستدام. الاستثمار الأجنبي المباشر هو أيضاً مصدر تمويلٍ للعديد من المشاريع العاجلة التي تتطلبها القارة، على سبيل المثال: البنية التحتية، وهناك أيضاً طلبٌ متزايدٌ على الخدمات في قطاع التعليم العالي (البنوك، تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات السلكية واللاسلكية)[١].

جدول رقم (٣)

أهم مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية في إفريقيا وفقاً لإحصاءات ٢٠١٦م

الصين	حجم الاستثمارات بالمليار	النصيب السوقي في إفريقيا ٪	عدد المشروعات
الصين	٣٦,١	٣٨,٤٪	٦٦
الإمارات	١١	١١,٧٪	٣٥
إيطاليا	٤	٤,٣٪	٢٠
الولايات المتحدة	٣,٦	٣,٩٪	٩١
اليابان	٣,١	٣,٣٪	٢٧
إنجلترا	٢,٤	٢,٥٪	٤١
فرنسا	٢,١	٢,٢٪	٨١

Source: Ernst, Young," EY'S Attractiveness Program Africa-Connectivity redefined", EYGM Limited Report, (United Kingdom: EYGM Limited, 2017), p.20.[٢]

وبحلول عام ٢٠٣٠م؛ من المتوقع أن يصل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية في إفريقيا إلى ٦٦٦,٣ مليار دولار، مقارنةً بـ ٢٠١,٢٨ مليار دولار في عام ٢٠١٥م.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها معظم الدول الإفريقية، والتي كانت مخيبةً للآمال، إذ كان يُفترض أنها كانت ستواجه تحديات التنمية الصناعية، فإنه لا تزال الاقتصادات الإفريقية تعتمد في معظمها بشكلٍ أساسي على إنتاج المنتجات الزراعية والمعدنية وتصديرها، ولا يزال التصنيع في إفريقيا منخفضاً بشكلٍ كبير مقارنةً بباقي دول العالم[٣].

(UNIDO): «Competitive Industrial performance Report», (Vienna: UNIDO, 2018), p.58.

(١) Prince, Jaiblai and Shenai Vijay, «The Determinants of FDI in Sub-Saharan Economies: A Study of Data from 1990–2017», International Journal for Financial Studies, (Switzerland: MDPI AG,Vol.7,No.43, 2019), p.3.

(٢) Ernst, Young, "EY'S Attractiveness Program Africa-Connectivity redefined", EYGM Limited Report, (United Kingdom: EYGM Limited, 2017), p.20.

(٣) Africa Growth Initiative: «The potential of manufacturing and industrialization in Africa», Working Paper, (London: School of Economic and Political Science, 2018), p.4.

المحور الثاني: التحديات التي تعوق تطور الصناعات التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء والتصدي لها:

ترجع التحديات التي تواجه مستويات التصنيع المنخفضة في إفريقيا إلى العديد من العوامل، منها عوامل مرتبطة بنوع سياسات واستراتيجيات التصنيع المتبعة من قِبَل العديد من دول إفريقيا، وعوامل أخرى ذات طابع منهجيٍّ يحتاج إلى حلولٍ سريعة بغضّ النظر عن نوع السياسة المفروضة[١].

لم تشهد الدول الإفريقية تحولاً هيكليّاً يقوده قطاع الصناعة التحويلية، حيث إنّ التنمية الاقتصادية تتطلب تراكم القدرات الإنتاجية، والتي تسمح للدول بإنتاج منتجات معقدة ومتنوعة بشكلٍ كبير، ويمكن وصف هذه القدرات الإنتاجية بالشبكات غير القابلة للتداول، مثل الشبكات اللوجيستية وشبكات المعرفة وشبكات التمويل، وكلما زادت درجة التعقيد في المنتجات المصنعة زادت معها درجة التعقيد الاقتصادي، وبشكلٍ عام تتميز الدول الإفريقية بمستوياتٍ منخفضة من التعقيد الاقتصادي، ويلاحظ ذلك من خلال هياكل التصدير لهذه الاقتصادات، حيث تهيمن عليها السلع الأساسية أو المنتجات من قطاعات التعدين والزراعة[٢].

أبرز العقبات التي تواجه الصناعات التحويلية:

١) ضعف البنية التحتية الأساسية:

من أهمّ العوامل التي تعيق قطاع الصناعة التحويلية في إفريقيا، ويحدّ من عدم قدرتها على المنافسة، هو ضعف البنية التحتية الأساسية، مثل الطاقة والنقل والاتصالات، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والمعاملات، ومن ثَمّ فإنّه من المهمّ ضخّ المزيد من الاستثمارات في مجالات البنية التحتية، وعلى رأسها الطاقة، ولكنه حتى يؤسس بيئةً ملائمة للتصنيع يتطلب ذلك بذل الجهود من أجل إيجاد حلولٍ ديناميكية، ترتبط بتحديد الاحتياجات المرتبطة بالبنى التحتية والطاقة البديلة وإدارتها بكفاءة، بما يحقق لدول إفريقيا الاستفادة من الميزة النسبية للموارد الطبيعية؛ بوصفها أساس عملية التنمية الصناعية.

٢) ضعف القدرات والمهارات البشرية:

تحتاج التنمية الصناعية إلى عمالةٍ ماهرة تتمتع بالمهارات اللازمة لتحقيق القدرات الإنتاجية، حيث تعاني دول إفريقيا من فجوة كبيرة في إنتاجية العمالة بينها وبين الدول المتقدمة، حيث أوضحت العديد من الدراسات أنه على الرغم من زيادة نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم الأساسي في إفريقيا، خلال العقود الأربعة الماضية، فإنها لا تزال تقلّ بنسبة ٢٠٪ عن المعدلات العالمية. كما أظهرت بعض التقارير أنّ أكثر من ٤٠ مليار ساعة عمل تضيع في إفريقيا كلّ عام بسبب نقص المياه العذبة ومحدودية توافر الأدوية الآمنة، الأمر الذي يُضعف إنتاجية العامل، لذلك تحتاج دول إفريقيا إلى تنمية رأس مالها البشري من خلال التعليم والتدريب والصحة[٣].

٣) العجز عن استيفاء المعايير التقنية:

ومن المعوقات عجز العديد من الدول الإفريقية عن استيفاء المعايير التقنية التي تحدّدها الدول المتقدمة للنفاذ إلى أسواقها، ومن ثَمّ هناك ضرورة لاستيفاء المعايير الدولية من أجل تحسين نوعية المنتجات الصناعية ومعاييرها، حيث تحتاج الدول الإفريقية إلى النفاذ إلى الأسواق الدولية من أجل دعم عملية الصنيع[٤].

---

(١) Why has Africa failed to industrialize? | Africa Renewal:
https://www.un.org/africarenewal/magazine/august-2016/why-has-africa-failed-industrialize

(٢) Landry, Signe:The High-Growth Promise of an Integrated Africa:
https://www.project-syndicate.org/commentary/africa-free-trade-area-boosts-growth-prospects-by-landry-signe-and-ameenah-gurib-08-fakim-2019

(٣) KPMG. Manufacturing in Africa: Sector Report.
https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/br/fast-moving-consumer-goods.pdf/09/pdf/2016.

(٤) Gumisai,Mulume: New barriers hinder African trade:

٤) صعوبات الحصول على التمويل:

يعتبر الحصول على التمويل أحد القيود الرئيسية التي تعاني منها الدول الإفريقية في سعيها إلى التصنيع بالنسبة للقطاعَيْن العام والخاص، حيث تحتاج الدول الإفريقية إلى تعبئة الموارد لتمويل الاستثمارات، والتي تعتبر أهمّ عنصر في التنمية الصناعية، بما في ذلك الاستثمارات في البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا. وعلى مستوى القطاع الخاص تواجه الشركات الإفريقية، وبخاصة الشركات المتوسطة والصغيرة، صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتنمية مشروعاتها، ويرجع السبب في ذلك الافتقار إلى الشمول المالي في العديد من الدول الإفريقية، وتعتمد البنوك على تمويل الشركات الكبيرة فقط، بسبب المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة [١].

٥) مخاطر الاستثمار:

تواجه إفريقيا العديد من المشاكل المرتبطة بمخاطر الاستثمار، الأمر الذي يحدّ من رغبة العديد من الشركات الأجنبية في توجيه استثماراتها إلى إفريقيا، وترجع هذه المخاطر إلى عدم استقرار البيئة السياسية، وضعف البيئة المؤسسية، والافتقار إلى سياسات الحكم الرشيد، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، مثل معدلات التضخم المرتفعة والمتقلبة، وعدم وجودة قاعدة ملائمة لأسعار الصرف وتميزها بالتقلب الشديد [٢].

٦) القدرات التكنولوجية المحدودة:

تشكّل القدرات التكنولوجية المحدودة في مجال الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة تحدّياً كبيراً في معظم الدول الإفريقية، فالتكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج غير ملائمة، من حيث التكلفة والجودة، ويؤدي الافتقار إلى القدرات التكنولوجية إلى ضعف الكثير من الصناعات الإفريقية على المنافسة. وبرغم ذلك تبنّت إفريقيا في السنوات الأخيرة استراتيجية لتطوير التعليم والتكنولوجيا، من خلال اتباع سياسات جديدة لدمج التكنولوجيا الجديدة، مثل خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا التي اعتمدها الاتحاد الإفريقي، واتفاقية الشراكة الجديدة من أجل التنمية في عام ٢٠٠٥م، ولكنّ إدارة تكنولوجيا المعلومات التي أنشأتها العديد من الدول الإفريقية لم تكن جيّدة، ولم تكن الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرةً على تحديد أشكال التكنولوجيا الملائمة من أجل الحصول عليها [٣].

وبالرغم من تلك العقبات، التي تواجه الصناعات التحويلية في إفريقيا بصفة عامة، وإفريقيا جنوب الصحراء بصفةٍ خاصة، فإنّ بعض الدول الإفريقية تبذل جهوداً كبيرة تهدف إلى تعزيز الابتكار في المؤسسات، وتعمل على تراكم المعرفة التكنولوجية، وقد أنشأت بعض الدول بالفعل مؤسسات تعمل على تعزيز العلوم والتكنولوجيا، مثل: غانا، وتنزانيا، وكينيا، وتقوم بعض الدول بتبني مزيج من السياسات المتنوعة من أجل تشجيع الابتكار التكنولوجي، وتتخذ أيضاً العديد من التدابير لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوفير التمويل اللازم للحصول على التكنولوجيا الصناعية والمعدات والآلات [٤].

المحور الثالث: تحليل أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء:

١) منهجية الدراسة:

وفي دراسة العلاقة بين الصناعات التحويلية

---

https://www.un.org/africarenewal/magazine/january-2006/new-barriers-hinder-african-trade

(١) Closing Africa's MSME finance gap: https://africanbusinessmagazine.com/company-profile/4g-capital/closing-africas-msme-finance-gap/

(٢) Leading Edge Alliance (LEA) ,Business in Africa: The Risks, Rewards and Challenges ,Working Paper, (Cleveland, OH:LEA GLOBAL, 2015-5), pp.4.

(٣) Peter,Kyeyune: Technological Innovation Is Key to Africa's Sustainable Economic Development: https://www.engineeringforchange.org/news/technological-innovation-key-africas-sustainable-economic-development/

(٤) الاتحاد الإفريقي: اللجنة الاقتصادية لتنمية إفريقيا، استراتيجية تنفيذ خطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في إفريقيا (أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي، ٢٠١٦)، ص٥.

والنمو الاقتصادي سوف يتمّ الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lagged: ARDL وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية، وإبطائها بفترةٍ واحدة أو أكثر[١].

وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك، منها اختبار Engle & Granger، واختبار Johansen، واختبار Juselins & Johansen، واختبار Georgory & Hansen، وتتطلب هذه الاختبارات أن تكون متغيرات النموذج متكاملة من الرتبة نفسها، كما أنّ نتائجها تكون غير دقيقة في حالة العينات الصغيرة، لذا تلجأ معظم الدراسات إلى اختبار الحدود Bound Test Approach. وذلك للعديد من المزايا التي يتمتع بها هذا المنهج، **والتي يمكن إيجازها كما يأتي:**

١- لا تتطلب هذه المنهجية أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها، حيث يمكن تطبيقها، سواء كانت هذه السلاسل الزمنية ساكنةً عند المستوى I (٠) ، أو متكاملة من الرتبة الأولى I (١)، أو خليط من الاثنين معاً، وهذا ما يميّز هذا الاختبار عن غيره من اختبارات التكامل المشترك الأخرى، والتي تشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملةً من الرتبة نفسها.

٢- يعطي هذا الاختبار نتائج جيدة في حالة العينات الصغيرة.

٣- سهولة استخدامه في تقدير علاقة التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary less Square: OLS ، بحيث تحدد الفترات الزمنية المبطأة.

٤- يقوم هذا الاختبار بتقدير المعلّمات في الأجلَيْن الطويل والقصير آنيّاً، وبالتالي يتم تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلَيْن الطويل والقصير معاً في المعادلة نفسها[٢].

٢) صياغة المعادلة:

وقد تمت صياغة المعادلة على النحو الآتي:

$$\beta_1 Mvalt + \beta_2 GFCFt + + GDPt = \beta_0$$
$$\beta_3 LF + \beta_4 INFt + \beta_5 EXRT + \mu t$$

GDP	يشير إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠م، معبّراً عن النمو الاقتصادي
Mval	يشير إلى القيمة المضافة للصناعات التحويلية، معبّرة عن مخرجات ونتائج الصناعات التحويلية.
GFCF	يشير إلى تراكم رأس المال الثابت، ويعبّر عن الاستثمار الوطني.
LF	نسبة المشاركة في القوة العاملة، معبّراً عن التغير في القوة العاملة.
INF	معدل التضخم كنسبة من أسعار المستهلك، معبّراً عن استقرار الاقتصاد الكلي.
EXRT	متوسط أسعار الصرف السائدة تعبّر عن الاستقرار الاقتصادي.

وتمّ الحصول على بيانات المتغيرات المستخدمة في التحليل بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي خلال الفترة من ٢٠١٨م حتى ٢٠٠٠م World Development Indicators: WDI.

٣) التحليل:

أولاً: اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

تمّ اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨م، وذلك من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test، وتبيّن استقرار السلاسل الزمنية في الفرق الأول I(١).

ثانياً: اختيار فترة الإبطاء:

تمّ اختيار فترة الإبطاء الملائمة في وجود حدٍّ ثابت واتجاه عام، وتوجد عدة طُرق لاختيار فترة الإبطاء المثلى أو المناسبة، وأهمّ هذه الطُّرق هي معايير المعلومات Information Criteria، ويتم اختيار النموذج الذي

(١) Loayza,Norman and Ranciere , Romain "Financial, Financial Fragility and Growth, working paper, 9-Washington, D.C: IMF, 2005), pp.6),170/NO/05.

(٢) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO),»Industrial Development Report,2016»,(Vienna: UNIDO, 2016), p.33.

يعطـــي أقلّ أخطاء ممكنة. ومن أهمّ المعايير المســـتخدمة في هذه الطريقة: معيار أكايكي Akaike Information Criterion ، ومعيار معلومات شوارتز بايزيان Schwartz Byesian Information Criterion لله.

فتـــرة الإبطاء المثلى هي lag ١، حيث تعطي أقلّ قيمة لمعلومات أكايكي وشوارتز بايزيان، وبالتالي أقلّ الأخطاء.

ثالثا: التطبيق على إفريقيا جنوب الصحراء:

وبالتطبيق علـــى إفريقيا جنوب الصحراء، خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨م، باستخدام برنامج Microfit٥، تبيّن أنّ فترات الإبطاء المناسبة للنموذج هي: (١،١،٠،٠،١،١)، لكلّ متغيرات النموذج، وقد بلغت قيمة إحصاء F المحسوبة للنموذج ٤،٢٣٧٢، وهي أكبر من قيمة الحدّ الأعلى ٥،٣٧٠١ عند مستوى معنوية ٩٥٪، وكذلك أكبر من الحدّ الأعلى عند مستوى معنوية ٩٠٪، والذي بلغ ٣،٨٠٦١، مما يدفع ذلك إلى رفض فرض العدم القاضي بعدم وجود تكامل مشـــترك بين متغيرات النمـــوذج، بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصـــادي والصناعات التحويليـــة في إفريقيا جنوب الصحراء.

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار إلى: جودة النموذج المقدر من خلال معامل التحديد R٢=٠،٨٩، وتوضّح أنّ النموذج يفسّـــر ٨٩٪ مـــن التغيرات الحاصلة في النمـــو الاقتصادي، كما تشـــير العلاقة بيـــن المتغيّر التابع

والمتغيرات المفسرة إلى أنها ليست زائفة، حيث بلغت قيمة اختبار F-Stat٨,٤٤٩٥، وهي معنوية عند مستوى دلالة أقلّ بكثيرٍ من ٥٪.

وتبيّـن نتائـج النمـوذج: أنـه لا يعاني من مشـكلة الارتباط الذاتي للبواقي باسـتخدام إحصائية Durbin›s h-statistic بـدلاً من إحصائيـة DW-statistic؛ كونه يُعـد مُضلّلاً في نمـاذج الانحدار الذاتي، حيـث إنّ قيمته الإحصائية بمسـتوى دلالة ٠,٦٩٨، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباطٍ ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

ولاعتمـاد النمـوذج واسـتخدامه في تقديـر الآثار قصيرة وطويلة الأجل؛ يلـزم الأمر التأكد من جودة النموذج Goodness of Fit، **ويتـم ذلـك بإجـراء الاختبـارات التشخيصية التالية:**

١- اختبـار مضـروب لاجرانـج للارتبـاط الذاتـي Lagrange Multiplier test of Residual (Breush-Godfrey)، حيـث يشـير اختبـار الارتباط التسلسـلي (LM) بيـن الأخطاء العشـوائية إلى أنّ قيمـة إحصائية F بلغت٠,٨٤٧عند مستوى دلالة ٠,٧٧٩ وقيمة χ^2 المقابلة لها ٠,٢٠٣٣١ عند مستوى دلالة ٠,٦٥٢، مما يجعلنا نقبل فرض العدم بأنه لا توجد مشـكلة ارتباط ذاتي تسلسـلي لبواقي معادلة الانحدار.

٢- اختبـار عدم ثبـات التباين المشـروط بالانحدار الذاتـي Autoregressive Conditional Heteroscedasticity، حيث توضح إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بثبات حدّ الخطأ العشوائي في النموذج المقدّر.

اختبار مدى ملائمة تصميم النموذج من حيث الشـكل الدالي، Ramsey Test، حيث تبيّن أنّ النموذج لا يعاني من مشـكلة تحديد أو تصميم الشكل الدالي، حيث تشير النتائج إلى أنّ قيمة إحصائية F ٠,٧٥ بمستوى دلالة ٠,٤١٥، ومن ثَمّ لا تعاني الدالة من مشكلة عدم التحديد.

مما سبق؛ يلاحظ خُلُوّ النموذج من الارتباط التسلسلي، وثبات تباين حدّ الخطأ العشوائي، وصحة الشكل الدالي، مما يسمح للباحث باسـتخدام النموذج في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل.

ولاختبـار الاسـتقرار الهيكلي لمعلّمـات النموذج في السلاسـل الزمنية، والتي توضّح عدم وجود تغيّرات هيكلية في سلوك المتغيّر عبر الزمن، **ويتم إجراء الاختبارَيْن الآتيين:**

١- اختبـار المجمـوع التراكمـي للبواقـي المعـادة Cumulative Sum of Recursive Residual CUSUM.

٢- اختبـار المجمـوع التراكمـي لمربعـات البواقي المعـادة Cumlative Sum Square of Recursive Residual: CUSMSQ

يتّضح من خلال الشكلَيْن التاليَيْن أنّ المعاملات المقدّرة لنموذج ARDL المسـتخدَم مسـتقرةٌ هيكليّاً خلال الفترة محلّ الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٨م)، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسـجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والأجل الطويل، حيث وقع الشـكل البياني لإحصاء الاختبارَيْـن المذكورَيْن لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥٪.

٤) نتائج النموذج:

توصل تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والصناعات التحويلية إلى ما يأتي:

١- تمارس الصناعات التحويلية تأثيراً إيجابيّاً ومعنويّاً على النمو الاقتصادي في الأجلَيْن القصير والطويل.

- في المدى الطويل: فإنّ زيادة ١٪ في القيمة المضافة للصناعات التحويلية تؤدي إلى زيـادة في النمو الاقتصادي بمعدل ٤,٢٧٪.

- في المـدى القصير: فإنّ زيادة قدرها ١٪ في القيمة المضافة للصناعات التحويلية تؤدي إلى زيادةٍ بمعدل ٣٪ في النمو الاقتصادي.

٢- يتضح من النموذج أنّ هناك علاقةً إيجابية بين النمو الاقتصادي ومستوى الاستثمار المحلي في الأجلَيْن القصير والطويـل، لكنه غير معنوي؛ مما يـؤدي إلى أنه لا يؤثّر على النمو الاقتصادي في الأجلَيْن القصير والطويل.

٣- تمـارس قوة العمل تأثيراً إيجابيّاً ومعنويّاً على النمو الاقتصادي فـي الأجلَيْن الطويل والقصيـر، حيث إنّ زيادة مشاركة القوة العاملة في الأجل الطويل بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل ٢,٥٪.

٤- معدل التضخم ومعدل سعر الصرف يمارسان تأثيراً سلبيّاً على النمو الاقتصادي في الأجلَيْن القصير والطويل.

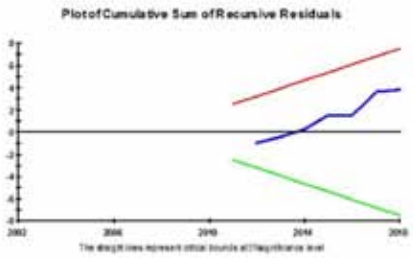

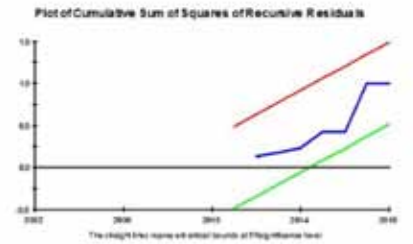

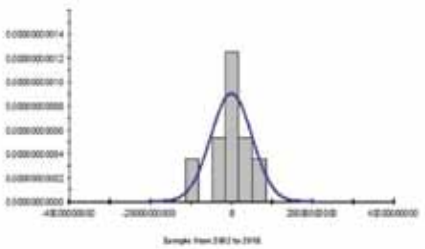

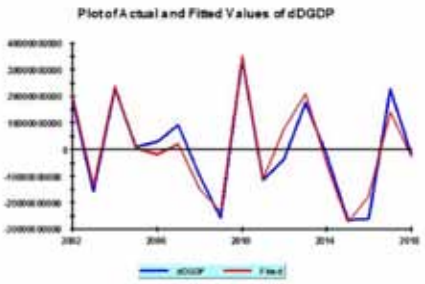

المحور الرابع: توصيات لتنمية قطاع الصناعات التحويلية:

بعد تحليل دَور الصناعات التحويلية، والتوصل لمدى فاعليتها في تحقيق النمو الاقتصادي في دول إفريقيا، وأنها محركٌ للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، بات من الضروري التعرّف على أهمّ التوصيات التي يجب اتباعها من أجل الوصول إلى تنمية قطاع الصناعات التحويلية.

ولعل من أهم هذه الاستراتيجيات:

أولا: تهيئة البيئة السياسية والمؤسسية في مجال الأعمال:

وذلك من أجل تعزيز القدرات والإمكانات الوطنية، حيث إنّ نجاح أيّ برنامج من برامج التصنيع يتطلب إصلاح البنية التحتية المادية والبشرية والاجتماعية، والأنظمة المالية، وتفعيل الشمول المالي، والتكنولوجيا، والحوكمة، لذلك ينبغي للحكومات الإفريقية وضع الأطر التنظيمية اللازمة للتصدي لفشل السوق، وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال خلق الموائمة بين السياسات المالية والسياسات النقدية، وتهيئة بيئة مناسبة تعمل على دمج القطاع الخاص في الاقتصاد، وتحقيق الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص.

ثانيا: العمل على زيادة إنتاجية العامل:

حيث تُعَدّ إفريقيا من أقلّ المناطق إنتاجيةً في العالم، حيث تُقاس الإنتاجية بمدى مساهمة ساعة العمل الواحدة في الناتج المحلي الإجمالي. والجدير بالذكر أنّ في إفريقيا كلّ ساعة عمل تعطي إنتاجية أقلّ من الجهد المبذول فيها، ونتيجةً لذلك؛ فإنّ العجز في الإنتاجية يؤثّر على العجز في درجة الرخاء والرفاهية التي تسعى لها القارة. وتحسين الإنتاجية يعني زيادة حجم الإنتاج بالاعتماد على الموارد المتاحة، مثل العمالة، والثروة الطبيعية، والمعدنية، ورأس المال، والمعدات، وتتيح زيادة الإنتاجية زيادة الرفاهية للمجتمع، من خلال تحقيق مستويات تعليم وصحة جيدة وهياكل مؤسسية فعّالة، وتحقيق الاستدامة البيئية أيضاً. وتتم زيادة إنتاجية العامل من خلال مشروعات التدريب والتعليم، وربط احتياجات التعليم بسوق العمل، الأمر الذي ينتج عنه تحقيق الكفاءة والفاعلية للعامل.

ثالثا: تعبئة الموراد اللازمة لتنمية الصناعات التحويلية:

يؤدي القطاع المالي دوراً حيويّاً في تنمية القطاع الخاص، بشرط كفاءة الأسواق المالية والمصرفية وتحسين أدائها، حيث يعتبر عنصر رأس المال أحد العناصر المهمّة في نمو الصناعات التحويلية، وتفتقر الدول الإفريقية إلى الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الصناعي، فبالرغم من جود فرص استثمارية فإنّ عدم كفاءة التمويل يعوق الاستفادة من هذه الفرص، لذلك فإنّ هناك حاجةً ملحّة لتشجيع الاستثمار الوطني، وسرعة تنمية الأسواق المالية المحلية في إفريقيا. وقد حققت أسواق الأسهم والسندات نموّاً بارزاً، يدعو إلى الاهتمام بتشجيع هذه الأسواق في تعبئة المدخرات، حيث يمتلك هذه القطاع طاقات

كبيرة تمكّنه مـن تمويل التصنيع، وينبغي النهوض به من خلال تشـجيع الشركات على تداول أسهمها، ويتمّ ذلك بوضع حوافز للشـركات، ووضع أنظمة تتسـم بالكفاءة للتعامل مع الأوراق المالية وتسويتها، وتشجيع إدراج الشركات الإفريقية في أسواق المال من أجل جذب رأس المال الأجنبي.

وعلـى جانـب آخر؛ فقد تمّ إنشـاء مؤسسـات للتمويل الإنمائـي في إفريقيـا وطنية وإقليمية ودولية، مثل مؤسسـة التنميـة الصناعية، مصـر التنمية لدول الجنـوب الإفريقي، والمصرف الإسلامي، وهذه المؤسسات لها دورٌ كبير في تمويل التنمية الصناعية في إفريقيا.

رابعا: إنشاء صندوق التنمية الصناعية الإفريقية وصندوق الاستثمار الإفريقي:

حيث إنّ إنشـاء صندوق لتحقيق التنميـة الصناعية في إفريقيا ككل يعمل على تنمية القـدرات الصناعية والإنتاجية، والمسـاهمة في تحسـين البنى التحتية، ويقوم بتفعيل مبادرة الشـراكة الجديدة من أجل التنمية فـي إفريقيا، ويتعامل مع مؤسسـات التمويل الدولية، كالوكالة الدولية لضمان الاستثمار والبنك الدولي، بهدف سـرعة تعبئـة رؤوس الأموال المحلية والدوليـة، وتعزيـز فاعلية المسـاعدات الأجنبيـة، وتطوير المشروعات، وتمويل مشـروعات القطاع الخاص، مما ينعكس على تسريع النمو الصناعي.

خامسا: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تشير تجربة دول شرق آسيا، حديثة العهد بالتصنيع، إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشـر أدّى دَوراً مهمّاً في دفع عجلة التنمية الصناعية، من ثَمّ يتعيـن على دول إفريقيا العمل على جذب المزيد من الاسـتثمارات الموجهـة للتنمية الصناعية، وليس الاستثمارات الموجهة لاستغلال الموارد الطبيعية، وذلك من خلال تعديل القوانين والتشـريعات المرتبطة بالاستثمار، ومنح المزيد من حوافز الاسـتثمار، وتحسـين نوعية تدفقات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

سادسا: التحويلات الأجنبية وتشجيع الادخار:

أثبتت العديد من الدراسـات أنّ التحويلات الأجنبية تعزز النمو الاقتصادي في الدول، وخاصّة إذا كانت الأنظمة المالية أقلّ تطوراً، من خلال توفير وسـيلة بديلة لتمويل الاستثمارات، ومسـاعدة الـدول على التغلب علـى قيود السـيولة. ويمكن للتحويلات الأجنبية أن تـؤدي دَوراً مهمّاً في تمويل الالتزامات الخارجيـة للدولة، وذلك من خلال المسـاهمة في دفع فاتورة الواردات وتسـديد الديـون الخارجية، وقد يـرى البعض أنّ التحويـلات الأجنبية أكثر اسـتقراراً من التدفقـات المالية الأخرى، لذلك لجأت العديد مـن البنوك في بعض الدول إلى استخدام تلك التحويلات الأجنبية كضمانٍ للقروض في أسواق رأس المال الدولية.

أما على مستوى الأُسر؛ فقد تُستخدم التحويلات الأجنبية لتمويل الاحتياجات الاسـتهلاكية، مثل السـكن وتعليم الأبناء والرعاية الصحية، وتُسـتخدم أيضاً كرأس مال لإنشاء شركات صغيرة أو مشـروع تجاري صغير، وهذه المشـروعات تساهم في التنمية الاقتصاديـة والصناعية، والأهمّ من ذلك أنّ مزيداً من التحويلات الأجنبية يعني مزيـداً من الأموال المودعة في البنوك، مما يعني زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان للغير.

ويلاحـظ أنّ قيمة التحويلات الأجنبيـة إلى إفريقيا بلغت ما يقرب مـن ١٢٨,٣٨٥ مليـار دولار خلال الفترة مـن ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧م، الأمر الـذي تظهر معه أهمية هـذه التحويلات الأجنبية كمصـدر للتمويـل. وفي دراسـة أُجريت على تدفـق التحويلات الأجنبية؛ توصلت إلـى أنّ للتحويلات الأجنبية أثـراً إيجابيًّا على مؤشـرات الاقتصاد الكلـي، وأنّ هذه التدفقات يتمّ اسـتخدامها في تمويل الاسـتثمارات المحلية والأصـول المالية، وترتبط هذه التدفقات بأسعار الفائدة المحلية. كما توصلت هذه الدراسة إلى أنّ حكومات دول إفريقيا يجب أن تعمل على زيادة التحويلات الأجنبية، من خلال تحسين السياسـات الاقتصادية المناسبة للاستفادة من هذه التدفقات كمصدرٍ لتمويل التنمية، بسـبب قدرة هذه التدفقات على زيادة العرض النقدي وتحقيق السـيولة لخلق الائتمان. إنّ هذا التأثيـر الإيجابي للتحويلات الأجنبية يزيد مـن العمق المالي في إفريقيا، بسـبب اعتبار هذه التحويـلات مصدراً لرأس المال، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الأجنبية.

أجمع الباحثـون على أنّ الادخار مهـمٌّ وضروريٌّ لتوفير رؤوس الأمـوال الضرورية لتنفيذ أيّ برنامـج لإحداث دفعة قويـة في النمو الاقتصـادي، وتعتبر مشـكلة انخفاض معدل الادخار في إفريقيا أحد أهمّ العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو وعدم اسـتدامتها؛ الأمر الذي يدفع دول إفريقيا إلى التمويل الخارجي واللجوء إلى المساعدات الأجنبية كأحد البدائل المتاحة لتمويل الاستثمارات، وقد ثبت عدم فاعلية هذه الأداة في تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته[1].

سابعا: تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة البينية:

تحتـاج الدول الإفريقية أيضاً إلى تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة البينية الإقليمية، وبالرغم من أنه من المعترف به على نطاقٍ واسـع أنّ التجارة البينيـة الإقليمية يمكن أن تؤدي دوراً

(١) United Nations: The Economic Commission for Africa: https://www.uneca.org/publications/serie/Economic-Report-on-Africa

مهمًّا في تسريع النمو الاقتصادي، والحدّ من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي والطاقة، في إفريقيا، فإنّ القارة ما زالت بعيدةً عن هذا الهدف.

بعد اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في كيغالي عاصمة رواندا، في مارس ٢٠١٨م، أصبحت إفريقيا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد الدول. وحتى الآن؛ وقّعت ٤٩ دولةً إفريقية على الاتفاقية التي تهدف إلى القضاءعلى التعريفة الجمركية، والتي تمكّنها من تنمية الأعمال التجارية المحلية، وتعزيز التجارة بين الدول الإفريقية، وزيادة التصنيع، وخلق فرص العمل.

وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ECA: إذا انضمت ٥٥ دولةً إفريقية إلى منطقة التجارة الحرة؛ فسوف تغطي أكثر من ١,٢ مليار شخص وناتج محلي إجمالي يصل إلى ٢,٥ تريليون دولار. وتضيف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أنّ التجارة البينية الإفريقية من المرجح أن تزداد بنسبة ٥٢,٣٪ بحلول عام ٢٠٢٠م بموجب اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية القارية. ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تحصل إفريقيا على المزيد من التنمية الصناعية والقيمة المضافة بسبب التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي المساهمة في التحول والازدهار في إفريقيا على النحو المحدّد في أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ وجدول أعمال ٢٠٣٠.[١]

خاتمة:

ناقشت هذه الورقة دَور «الصناعات التحويلية» وأهميتها النسبية كمحرّك للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، واتبعت الورقة نموذج ARDL لتحديد أهمية التصنيع في اقتصاد إفريقيا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٨م.

توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

١- هناك فجوة كبيرة في الصناعات التحويلية في إفريقيا مقارنةً بمناطق أخرى من العالم.

٢- تحتل مصر المركز الأول في الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت ما يقرب من ١٦,٢٨٪، يليها جنوب إفريقيا بقيمة ١٢٪ تقريباً.

٣- تساهم الخدمات بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تساهم بـ ٥٢,٣٧٪، بينما تساهم الزراعة بنسبة ١٥,٢٪، وأخيراً قطاع الصناعة التحويلية بنصيب ١٠,٣١٪.

٤- تستوعب الزراعة النصيب الأكبر من العمالة، فما يقرب من نصف العمالة في إفريقيا جنوب الصحراء يعملون بالزراعة.

٥- تحتل الصناعات غير المعدنية المركز الأول في صادرات الصناعات التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء وفقاً لإحصاءات عام ٢٠١٨م، حيث بلغت ١٢,٤٦ مليار دولار مقارنةً بـ ١٠,٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٧م، وتشكّل صناعة السيارات أهمية بالغة في صادرات إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت ١١,٧٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨م مقارنة بـ ١٠,٥٠ مليارات دولار في ٢٠١٧م، والتي تتصدرها جنوب إفريقيا.

٦- تحتل جنوب إفريقيا المركز ٤٥ في تقرير التنافسية، بينما تحتل إريتريا المركز ١٤٩.

٧- تحتل الصين المركز الأول في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية، حيث بلغت الاستثمارات الصينية ٣٦,١ مليار دولار وفقاً لإحصاءات ٢٠١٦م، بينما بلغت الاستثمارات الفرنسية ٢,١ مليار دولار.

٨- هناك العديد من التحديات التي تعيق الصناعات التحويلية في إفريقيا جنوب الصحراء، منها: ضعف التمويل، ضعف البنية التحتية، المهارات المتعلقة بضعف المهارات لدى الأفراد بسبب ضعف التعليم، علاوةً على القدرات التكنولوجية المحدودة.

٩- وقدمت الورقة بعض التوصيات التي يمكن لإفريقيا اعتمادها لتشجيع التصنيع، مثل تشجيع التكامل الإقليمي والتجارة البينية، وتشجيع الاستثمارات الوطنية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المدخرات المحلية، وتحسين إنتاجية العمال من خلال التعليم والتدريب، وإصلاح النُّظم المالية، وتطوير البنية التحتية، واستغلال التحويلات في الخارج، وتطوير أسواق الأسهم والسندات.

١٠- أثبتت الدراسة، من خلال التحليل القياسي، أنّ «الصناعات التحويلية» لها تأثيرٌ إيجابي على النمو الاقتصادي على المدَيَيْن الطويل والقصير، حيث إنه في المدى الطويل: تؤدي زيادة ١٪ في القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمعدل ٤,٢٧٪، وفي المدى القصير: فإنّ زيادة قدرها ١٪ في القيمة المضافة للصناعات التحويلية تؤدي إلى زيادة بمعدل ٣٪ في النمو الاقتصادي ■

(١) Africa Industrialization Day, 2018: https://www.un.org/en/events/africaday/background.shtml